أهمية وسائل الإعلام في التصدي لظاهرة التعصب القبلي ومجالس الأحكام العرفية في المجتمع الليبي.

أ. أحمد خالد صالح القطراني
رئيس قسم الإذاعة والتلفزيون
بكلية الإعلام والاتصال جامعة اجدابيا

المقدمة:

إن ظاهرة تعدي أو تجاوز القانون في المجتمع الليبي، خاصة أنه ذو طابع قبلي أصبحت منتشرة بشكل يهدد أمن واستقرار المجتمع، وصار من الصعوبة القضاء على مثل هذه الظاهرة بشكل كامل، لارتباطها العميق بالعرف والقبيلة، والذين هما العصب الحقيقي والأول في تكوين المجتمع الليبي، المتجذرتين فيه منذ أكثر من نصف قرن، فعدم تطبيق القانون أو الاستهزاء به يساهم في انتشار الفوضى والجريمة، وظهور لجان المصالحة الاجتماعية أو ما يعرف بـ"المسار" في العرف الليبي، حيث أصبحت هي الفيصل في حل الخصومات والجرائم كجرائم القتل، وتقوم بإعادة تطبيق القانون بما يتناسب وأغراض القبيلة ومصالحها الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا البحث سنتعرف على المجتمع الليبي ونسيجه القبلي، والدور التي تلعبه تلك اللجان في حل النزاعات المتعلقة بالمنازعات والجرائم وغيرها، وكيف أنها تؤثر في أمن واستقرار المجتمع بعد أن أصدرت تلك اللجان حكماً بالعفو عن القاتل، الذي ارتكاب جريمته متعمدا، كما سيتناول البحث كيفية استخدام وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية والمسموعة والتفاعلية وتسخيرها في الحد من انتشار هذه الظاهرة بالمجتمع الليبي، أو القضاء عليها إن أمكن ذلك، ويأتي هذا بإتباع أسلوب التخويف والترهيب أو التوعية والإرشاد، فالتقدم السريع لوسائل الإعلام يزداد يوما بعد يوم، مما يعطيها الأهمية الكبرى والدور الفاعل في التنمية الحديثة، ونحن نحاول تطويع هذا الثورة المعلوماتية في خدمة مجتمعنا الليبي، وتعد ليبيا فض ضل التعصب القبلي دولة معرضة لخطر النزاعات بين القبائل والأفراد.

والنزاعات بين الإفراد هو تعبير عن القوة الجسدية التي تصدر ضد أي شخص آخر بصورة متعمدة أو غير مقصودة، نتيجة الاعتداء تحدث الجريمة، وتشير الدراسات إلى أن استخدم العنف في جميع أنحاء العالم كأداة للتأثير على الآخرين أمر واقعي، كما أن النزاعات التي تنتج عنها الجرائم من الأمور التي تحظى باهتمام القانون والعرف، حيث يسعى كلاهما إلى قمع هذه الظاهرة ومنع تفشيها، غير أن العرف يميل إلى التعصب القبلي والانتماء العرقي، ومن الممكن أن تتخذ الجريمة صورًا كثيرة في أي مكان على

وجه الأرض، بدايةً من الضرر بين شخصين، والذي قد يسفر عنه القتل وانتهاءً بالحرب والإبادة الجماعية التي يموت فيها ملايين الأفراد، وجدير بالذكر أن الجريمة لا تقتصر على إزهاق الروح فحسب بل تتعدى ذلك.

مشكلة البحث:

تعتبر العادات والتقاليد والأعراف من وجهة نظر علماء الاجتماع نظم تلقائية سائدة في المجتمع، أي أن مجموعة القواعد والمعايير التي تنظم السلوك الإنساني في مواقف معينة تظهر تلقائيا ودون أن يخطط لها وتفرض نفسها عبر الزمن حتى تكتسب قوتها، وكلما كان المجتمع بسيطاً أحتوى على الكثير من النظم العفوية والتلقائية والعكس بالعكس.

كما أكد المفكر الاقتصادي "فبلن" Veblen صاحب نظرية (تكنولوجيا التحضر) أكد على أن تخلف المجتمعات يكمن في سيطرة الفئات الاجتماعية غير المتعلمة والمؤهلة من خلال سيطرة القبيلة أو العشيرة على تقليد الأمور وفرض هيمنتها على مختلف الدوائر والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة[1].

ومازالت الأنظمة الثقافية الريفية تُفرض على سكان المدن الليبية، وذلك لعدم وجود حدود إدارية واضحة المعالم مما صعب تصنيف سكان المدن عن الأرياف في ليبيا، وذلك بسبب النزوح والهجرة من الأرياف إلى المدن، وهذه الهجرة تسببت في خلق مشكلات عديدة قد يصعب على المسؤولين حلها.

وكثيرا ما تتحول النظم التلقائية إلى نظم مقننة، والنظم المقننة هي قواعد تنظم السلوك البشري في مواقف معينة ولكنها محكمة ومضبوطة ومخطط لها مسبق وموضوعة على أسس وتشريعات مختلفة، فالتشريعات المستمدة من الأعراف والعادات والتقاليد قد تتحول إلى قانون فمجالس الصلح بين القبائل في المجتمعات الريفية والبدوية ظهرت كنظم عفوية وتلقائية للإصلاح بين أبناء القبيلة الواحدة، ولكنها سرعان ما تطورت إلى نظم مقننة تعتد بها الدولة قبل رفع الموضوع إلى القضاء[2].

أهمية البحث.

يشهد العالم اليوم موجة عالية من التحضر والتحديث ونمو كبير في عدد السكان واتساع المدن لدرجة ظهور المدن المليونية (مليون نسمة أو أكثر) وظهور التجمعات العشوائية، وكذلك الحال المدن في البلدان النامية تشهد هذا التوسع والنمو السريع، إلا أنها تفتقد إلى الحضارية، ويقصد بها أسلوب العيش

أو الحياة المنظم وانتشار الثقافة والوعي بين سكانها، فهناك مجموعة من المعايير التي وضعها علماء الاجتماع للحضرية داخل المدن من أهمها (تطبيق القانون، العلاقات الرسمية المنظمة، احترام الفردية) والكثير من دول العالم الأخذة في النمو والتقدم مازالت تعاني من الازدواجية بين التحضر والتريف، فنجد أن لديها مدن بكل مقاييس المدينة لكنها مازالت ترزح تحت وطأة ونفاذ سلطة الريف والبدو، ففي ليبيا توجد الكثير من المدن الكبرى التي تطورت بفضل النهضة العمرانية وازدياد ملحوظ في عدد سكانها، إلا أن السكان ظلوا من الناحية الثقافية أقرب إلى سكان الأرياف أو البادية في طريقة تفكيرهم وأسلوب حياتهم مثل مدينة (طبرق والبيضاء وسلوق وسرت) وغيرها من المدن التي نمت على هيأة طفرة ولم تأخذ وقتها الكثير لتتكيف مع الأساليب المعمارية الحضارية وهي تعرف في الدراسات الاجتماعية باسم المدن البدوية[3].

فبعد أن كان معظم سكان ليبيا ما لم نقل الكل هم من سكان الريف أو البدو أصبحت نسبة كبيرة من السكان تقيم في المراكز الحضارية والمسؤول الأول هو الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته البلاد بعد اكتشاف النفط، وخاصة بعد ارتفاع سعره في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، مما جعل المدن محط أنظار الريفيين والبدو ليهاجروا إليها بأعداد كبيرة لتحسين أوضاعهم، وبالتالي فإن المهاجرين من الأرياف إلى المدن يفرضون ثقافتهم إذا ما تجاوزت نسبتهم نسبة سكان المدن المهاجر إليها.

بسبب الهجرة المكثفة لسكان البدو إلى المدن الساحلية وانتشار وسائل المواصلات الحديثة والسريعة أصبح البدو يشكلون أغلبية سكان المدن الكبرى، بل إن هناك مدن يكون سكانها بالكامل من أصول بدوية، تلك الأصول عملت على تمازج واختلاط العادات والتقاليد، ومحاولة بعض المهاجرين من البادية إلى المدن الاحتفاظ ببعض عاداتهم وتقاليدهم، ومحاولة فرضها على سكان المدن التي هاجروا إليها[4].

ومن العادات التي كانت سائدة في البادية حماية ابن العم والدفاع عنه حتى وإن كان مذنباً، وهي ظاهرة مؤذية أدت إلى الاستهزاء بالقانون، وساعدت على تفشي الجريمة، وكيف يعقل أن تقف القبيلة مع شخص اعتدى على حرمة الآخرين بالسرقة أو القتل، لذى من الواجب على وسائل الإعلام المختلفة أن تتصدى لهذه الظاهرة في المجتمع الليبي، وأن تسعى بكل الطرق للقضاء على هذا السلوك المنافي للقانون والذي يحد من تقدم وتطور المجتمعات.

مصطلحات البحث.

– **التعصب القبلي:** العصبية القبلية أو العنصرية القبلية أو النزعة القَبلية هي مصطلح يعنى الموالاة بشكل تام للقبيلة أو العائلة ومناصرتها ظالمة أو مظلومة، وهي أحد أنواع السلوك الإنساني[5].

– **المجتمع القبلي:** هو مجتمعاً قبليّاً تحكمه القوانين والأعراف التي تضمن للقبيلة بقاءها، ولذلك نشأة بينهم العصبية، وكانت هذه العصبيَّة على طبقات تناسب الجماعة التي ينتسب إليها أحدهم، فهو في قبيلته يتعصب لأسرته على سائر الأسر، ويتعصب للقبائل التي يجمعها مع قبيلته أب واحد قريب على القبائل التي يجمعها مع قبيلته أب بعيد، وإلى جانب رابطة الدَّم، وروابط أخرى كالولاء والجوار والتحالف والمصاهرة، وكلُّها داعيةٌ إلى ضروب من التَّعصب متفاوتة القوة، وتقتضي هذه العصبيَّة أموراً تدلُّ عليها أمثالهم وأشعارهم، ومنها أن يكون همُّ القبيلة والدفاع عنها مقدَّماً على ما سواه من الهموم الخاصَّة، ولاسيَّما إذا كان الرَّجل سيِّداً في قبيلته.

– **مجالس المصالحة** "**المسار**": تُعرّف بأنها عملية اجتماعية تعكس جهودا جماعية على نطاق المجتمعات المحلية، وتضم جملة والمبادرات والأنشطة التي تهم فئات المجتمع الداخلة في النزاع أو الصراع، وذلك بهدف الوصول إلى تسويات يتم التوافق عليها من قبل أطراف ذلك النزاع، وتعتبر مجالس المصالحة في ليبيا من أبرز آليات فض النزاعات على المستوى المحلي، وبرز دورها بشكل واضح بعد ثورة 17 من فبراير 2011م، واستطاعت القبيلة أن تكون البديل عن مؤسسات الدولة[6].

أشكال التعصب.

للتعصب أشكال كثيرة ومتنوعة إلا أنها تحمل في داخلها نفس الصفات والانتماءات، حيث عانت البشرية منذ بداية التاريخ من أشكال كثيرة من العصبية، من أهمها العصبية القبلية والعصبية الدينية، والعصبية القومية،

– الانحياز إلى رابطة النسب لأبناء القبيلة الواحدة.

– التفرقة العنصرية والنظرة الدونية للقبائل الأخرى.

– التفوق العرقي والنظر إلى عاداتهم وعقائدهم على أنها الأفضل.

– تحقيق مصالح أفراد القبيلة على المصلحة العامة للمجتمع على حساب الكفاءات والمؤهلات العلمية.

– معاداة القبائل الأخرى خاصة التي لا ترتبط معها بالنسبة أو الجوار أو المصالح المشتركة.

– التعاون فيما بين أفراد القبيلة لمعادات قبيلة أخرى.

– مدح القبيلة أو أحد أفرادها بشكل مبالغ فيه حتى وأن كان بتزوير الحقائق التاريخية.

– الوقوف كحاجز كبير أمام النقد البناء وتسليط الضوء على عيوب الأخرين من غير أبناء القبيلة[7].

المجتمع الليبي.

ليبيا أو لوبيا هي لفظة تشير إلى مجموعة القبائل تسكن منطقة غربي نهر النيل وهذه التسمية كما يقول بعض المؤرخين العرب، عرفت في النصوص الهيروغليفية التي عثر عليها ضمن مخلفات الأسرة الخامسة من الدولة المصرية القديمة، وكان القصد منها الإشارة إلى القبائل التي كان يتم بينها وبين المصريين القدماء احتكاك، وفي النصوص اليونانية أطلق الشاعر "هوميروس" الذي عاش في القرن التاسع قبل الميلاد لفظ ليبيا كمدلول جغرافي على القارة الإفريقية، خاصة وإن كلمة إفريقيا لم تكن قد ظهرت بعد، وقد قسم "هيرودوت" العالم الذي كان معروفا آنذاك إلى ثلاث قارات هي، (أوروبا وآسيا وليبيا)[8].

والتوزيع السكاني في ليبيا يعطي مظهراً متخلخلاً متشتتاً، بسبب تركيز السكان في مناطق دون غيرها وضعيف في مناطق أخرى، فأغلب المناطق الجنوبية والوسطى تظهر بوصفها مناطق خالية من السكان تقريباً، ولا يظهر فيها التركيز السكاني إلا على شكل مستوطنات صغيرة، متفرقة متمثلة في الواحات المورد الطبيعي للعيش، ومن المعروف أن الكثافة السكانية لها علاقة بالمساحة، يعني أنه كلما اتسعت المساحة انخفضت الكثافة السكانية، وهذا نلاحظه في المدن الكبرى تكون مساحتها الجغرافية محدودة ولكن كثافة السكان فيها عالية.

ويتركز معظم سكان ليبيا البالغ عددهم (6،545،720) حوالي ستة ملايين وخمسمائة نسمة استنادًا إلى أحدث تقديرات الأمم المتحدة لسنة (2019م)، يتوزعون على مساحة (1،759،540 كم^2) هي المساحة الإجمالية لدولة الليبية، معظمهم على شريط الساحل الممتد مسافة 2500 كيلو متر، حيث يعيش أكثر من 60% من سكان البلاد في المناطق الساحلية، ويتوزع البقية في المناطق الجبلية والواحات الداخلية وهذا أمر أوجدته الظروف الطبيعية، ويعادل عدد سكان ليبيا (09.0%) من إجمالي سكان العالم، وتبلغ الكثافة السكانية في ليبيا إلى (4) أربع أشخاص لكل كيلومتر مربع، ويبلغ حوالي 80.7% من السكان

في المناطق الحضرية، ويشكل العرب (92%) من إجمالي السكان في ليبيا، ويبلغ الأمازيغ (البربر) حوالي (5%)، فيما تشمل الـ(3%) الباقية من (اليونانيين والمالطيين والإيطاليين والباكستانيين والأتراك والهنود)[9].

مجالس المصالحة وامتدادها التاريخي في ليبيا.

منذ الفتوحات الإسلامية لشمال أفريقيا وحتى عام 1865م لم تعرف ليبيا في مجال القضاء إلا القضاء الشرعي فكان القاضي ينظر في جميع القضايا سواء كانت مدنية أو جنائية، وبعد هذا التاريخ أنشأت السلطات العثمانية محاكم نظامية بعد أن تم تعديل جهاز القضاء لتقتصر أعمال القاضي على النظر في قضايا الأحوال الشخصية فقط مثل الزواج والطلاق والميراث وغيرها.

كما كان عدد كبير من النواحي في ليبيا لا يوجد بها من يدير شؤون القضاة كما تشير الوثائق التركية فإن بنغازي ونواحيها لا يوجد فيها قضاة للشرع، ومن المؤكد أن الناس في تلك المناطق كانوا يتحكمون في فض منازعاتهم إلى كبرائهم، وأولي الرأي والمشورة الذين يعودون في فض المشكلات إلى الأعراف والتقاليد السائدة في مناطقهم، والفصل في القضايا يحال إلى السيف وهو أسلوب متبع في مواطن القبائل الرُحل حيث تسود أعراف القبيلة وعاداتها في الفصل بين المتخاصمين.

محاكم الصلح في العهد العثماني كانت تقوم بإجراء مصالحات بين المواطنين في الخلافات البسيطة وهذه المحاكم تتكون من مدير الناحية أو المنطقة رئيسا، وأربع على الأكثر يختارون من سكان المنطقة، ويسمونهم بالهيأة الاختيارية، وحدد القانون مهمة هذا المجلس في المصالحة بين الطرفين المتخاصمين، الحكم في هذه المجالس يكون قطعيا لا يقبل الاستئناف، ويساق الطرفان إلى المحكمة في القضايا التي هي خارج صلاحيات المجلس.

لم تخرج العقوبات عن الجرائم في العهد العثماني عما نصت عليه الشريعة الإسلامية من حدود، كالحكم بإعدام القاتل، فقد كان من السائد أيام العثمانيين أن الأحكام الكبيرة كالإعدام وقطع اليد والنفي كان الرأي يعود فيها إلى رئيس المنطقة أو زعيم القبيلة وكثير ما كان هذا الرئيس أو الزعيم يصدر الأحكام ثم تنفذ الأحكام على من يراهم مذنبين دون الرجوع إلى القاضي[10].

وفي عام 1911م احتل الإيطاليون ليبيا ولما استقر نفوذهم في البلاد جعلوا القضاء مقصورا على الإيطاليين بالنسبة للدعاوى المدنية والتجارية وأبقوا على المحاكم الشرعية ولكنهم عملوا على الحد من

اختصاصها فالمرسوم الصادر عام 1939م، والذي أطلق عليه الترتيب القضائي لقطر طرابلس وبرقة أصبح اختصاص المحاكم الشرعية مقصورا على (إثبات الميراث – دعاوى الأحوال الشخصية – حقوق العائلة – نظام الأسرة – الشؤون الدينية) وكانت الأحكام تصدر باسم الملك (عمانويل الثالث) وتعرض على المحكمة الإيطالية لإقرارها.

بعد انتهاء الاحتلال الإيطالي لليبيا انتقلت إدارة البلاد إلى بريطانيا وأقيمت في ليبيا ثلاث إدارات وهي: (برقة ، طرابلس ، فزان)، كانت المحاكم الشرعية في هذا العهد تختص بالنظر في مسائل الأحوال الشخصية يرأسها قاض تعينه الإدارة العسكرية البريطانية، وفي فزان كانت المحاكم الشرعية تنظر في قضايا الأحوال الشخصية وفي الدعاوى المدنية وكانت القضايا التي يطبق فيها قانون العرف الاجتماعي يترك النظر فيها إلى مجالس المصالحة والتي كانت تختلف من مكان إلى آخر فهناك مجلس أعيان في غدامس ومجلس قبلي في غات وغيرها.

وفي عام 1951م انتهت الإدارة البريطانية ووضع أول نظام للقضاء سنة 1954م، وبمقتضاه أصبحت المحاكم الليبية شاملة للمسائل المدنية والجنائية والأحوال الشخصية على حد سواء، فلم يكن هناك جهة قضاء شرعي وجهة قضاء مدني، بل كان شرعي مندمجا في دوائر متخصصة في إطار المحاكم ولكن هذا النظام عدل في 18– أكتوبر 1958م، وفصلت فيه المحاكم الشرعية عن المحاكم المدنية وحدد القانون اختصاص كل منهما، وأوجب القانون المحاكم الشرعية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية طبقا لأرجح الأقوال من مذهب الإمام مالك، كما في المادة 17 من قانون 1964م "تطبيق المحاكم الشرعية أحكام الشريعة الإسلامية طبقا للمشهور في مذهب الإمام مالك وما جرى به العمل من أحكامه"[(11)].

مازالت القبيلة تلعب دوراً اجتماعياً مهماً في ليبيا بل في حياة المجتمع الليبي قاطبة، عكس دورها الاقتصادي والسياسي الذي بدأ يتلاشى خاصة في السنوات الأولى من قيام الانقلاب العسكري في 1969م، الذي شكل البداية الفعلية للهيمنة السياسية والقمع، إلا أن دور القبيلة في حل النزاعات التي تنشأ نتيجة للخصام أو حول حوادث القتل التي تحدث بين أشخاص ينتمون لتلك القبائل لازال قائماً حتى يومنا هذا، وفي أحياناً كثيرة تأخذ المحاكم الرسمية بوجهة نظر قضاة القبيلة المعروف على المستوى الرسمي في المدن بـ(لجان المصالحة)، وما نريد أن نصل إليه هو أن القبيلة تكونت في الأساس لتقديم الحماية لأفرادها، خلال عهودً تاريخية سابقة عجزت فيها السلطة الحاكمة أن تسيطر عليهم أو تحميهم في ظل تلك الظروف، مما أدى بالأفراد إلى الاتحاد فيما بينهم لحماية مصالحهم وهو التنظيم الذي عرف

فيما بعد باسم القبيلة، ولكن الشيء الذي نخشاه هو أن تتحول القبيلة إلى ما يشبه الحزب، وهو أمر إذا ما حدث سيقودنا إلى صراعات لا نهاية لها.

الآثار الناتجة عن التعصب القبلي.

هناك الكثير من الآثار السيئة التي تحدث نتيجة التعصب القبلي سواء على الفرد أو على المجتمع، ومن تلك الآثار:

– وقوع الأشخاص في الحقد والغل والكراهية والتباغض نتيجة لتلك العصبية القبلية.

– إحداث التفكك والضعف في جسد المجتمع وبين أفراده والجماعات.

– الاهتمام بالعصبية القبلية والانشغال بها يجعل أفراد المجتمع يبعدون عن القضايا الكبرى الهامة، فتصبح التجمعات جميعها مشغولة بالتعصب ومهتمة بكيفية تحقيق النصر على بعضها البعض.

– انشغال الأفراد بالتعصب القبلي يجعلهم يتناسون وينشغلون عن التمدن وتطور المجتمع.

– تؤدي العصبية القبلية إلى زيادة الأطماع الدولية في المجتمع الليبي، لأنه يصبح مجتمعاً ضعيفاً، ولا يمتلك جسداً قوياً، مرصوص البنيان لصد الأطماع الخارجية.

– العصبية القبلية تجعل المسلم يخسر آخرته، لأنه يكسب السيئات عند الخوض في عرض أخيه الذي ينتمي إلى جماعة غير جماعته، سواء بالهمز أو اللمز أو السخرية والاستهزاء والغيبة والنميمة[12].

مجالس الصلح تؤذي المجتمع الليبي.

حماية أبن العم ظاهرة سادت بشكل مزعج خاصة في المناطق الشرقية من ليبيا، حيث يجتمع أعيان القبيلة التي منها المعتدي ويرسلون إلى قبيلة الأسرة التي وقع عليها الاعتداء (التعزية)، فإذا ما قبلت القبيلة القتيل (التعزية) فهذا يعنى أنهم سيوافقون على الصلح والتنازل عن حقهم القانوني في القصاص من المعتدي، وذلك تقديراً لأعيان القبيلة التي منها القاتل، وكذلك تقديراً لوجاهة أعيان القبائل الأخرى الذين يصحبهم أهل القاتل خصيصا لهذه الغاية، للتأثير على القبيلة التي منها القتيل، وهنا يتم التنازل عن مطالبهم القانونية ضد القاتل (قبل أن يجف دم القتيل في كثير من الأحيان)، ونحن لسنا ضد الصلح الاجتماعي ولكننا ضد التطاول على الشرع والقانون، والواقع أننا نستغرب كيف للقبيلة أن تدخل في

قضايا كهذه وتسمح لنفسها بأن تتجاوز القانون، فمثل هذه القضايا من اختصاص الدولة صاحبة السلطة العليا[13].

وفي دراسة قام بها الباحث (عبد العاطي الفقيه) لنيل درجة الماجستير، توصل فيها إلى عديد النتائج نذكر أهمها[14].

– طغت أحكام مجالس الصلح في المجتمع الليبي على القانون وتأتي في أغلب الأحيان مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية والقانون، وقد يرجع إلى أن أغلبية رجال مجالس الصلح من كبار السن والأميين الذين يحكمون بين الناس بما وجدوا عليه سلفهم كما أنهم يحكمون بالفطرة.

– أثبتت الدراسة أن مجالس الصلح تتدخل بإجبار المجني عليه بالتنازل عن حقه أو بعضٍ منه تحت قسوة وضغط الحرج الاجتماعي.

– كما أن أحكام مجالس الصلح غالباً ما تكون متحيزة وغير عادلة في حق المجني عليه، وأن الدعم المادي والمعنوي الذي يتحصل عليه الأفراد من القبيلة يشجعهم على تكرار ارتكاب الجرائم.

– وأثبتت الدراسة أيضاً أن أحكام مجالس الصلح ضعيفة في حق الجاني لدرجة تجعله لا يتردد في تكرار ارتكاب الجريمة وهي إحدى المؤشرات الرئيسة في زيادة معدلات الجريمة.

العرف القبلي في المجتمع الليبي.

أغلب مشكلات المجتمع تكون نتيجة صراعات تنشأ بين الأفراد، مما ينتج عنها صراعات بين القبائل، ونتيجة لتلك الصراعات كان هناك العرف الذي يحل تلك النزاعات، منذ أن نشأت القبيلة في ليبيا، ومن هذا المنطلق فإن معظم النزاعات أوجد لها العرف الحلول الموفقة، مما يرضي جميع الأطراف ولكن في بعض الأحيان يقف العرف عاجزاً في حسم كثير من النزاعات، مما يستوجب علينا اللجوء إلى القانون، أما في الوقت الحالي فقد اختلف الدور الذي يقوم به العرف عما كان عليه في السابق، حيث مازال العرف يلعب دوراً اجتماعياً مهماً في حياة الفرد داخل القبيلة في ليبيا، وكذلك الدور السياسي والقانوني الذي بدأ يطفو على السطح بشكل واضح خاصة في السنوات الأولى بعد ثورة 17/فبراير 2011م.

ويتمثل الدور الاجتماعي للقبيلة في حل النزاعات التي تنشأ نتيجة للخصومات حول الأرض أو قضايا أخرى تكون سبباً في حدوث جرائم القتل وغيرها من القضايا الاجتماعية الأخرى، وتعتبر قضايا القتل أو

الدم من أخطر الجرائم داخل المجتمع، فقد يمتد تأثيرها إلى الأجيال القادمة، وقد تتسع حتى تشمل قبائل أخرى، وفي النهاية تخسر القبيلة مادياً ومعنوياً، لأن الحروب تستنزف كافة الموارد البشرية والمادية، وكثيراً ما يتبع جريمة القتل الأخذ بالثأر وهذا يؤدي إلى إزهاق أرواحاً وإتلاف ممتلكات تسبب الفقر والدمار لكلا الطرفين.

وقد أشار الباحث (الشريف مهدي) في رسالته لنيل درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية، أن المجتمع القبلي الليبي يأخذ في اعتباره القانون التشريعي للبلاد في تسوية الخلافات والجرائم التي تحدث بين الأفراد والجماعات، حيث إن هناك قضايا وجرائم تم الفصل فيها بالعرف كالمشاجرات وجرائم القتل الخطأ، بينما الجرائم التي يصعب على العرف إيجاد الحلول لها يتم فيها اللجوء إلى القانون والقضاء الليبي لابث حكمه فيها بالعقوبة على مرتكبيها للحد منها[15].

إذن فإن التعديل من سلوك أو تغيير اتجاهات الفرد نحو سلبيات العرف في المجتمع القبلي الليبي، ليس بالأمر الصعب أو المستحيل، فيمكن تعديل وإقناع أفراد المجتمع بأن العرف قد يساهم في إفساد أمن واستقرار الدولة في تدخله لحل قضايا القتل بطريقة غير عادلة، ولكن هذا التعديل وتغيير السلوك يحتاج منا إلى إصرار وعزم متواصل ومداومة جادة للحد من تدخل العرف في النسق القانوني للدولة الليبية.

العقوبة عن الجريمة في الشريعة والقانون.

الجريمة في اصطلاح الفقهاء هي "كل المحظورات الشرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزيز"، والمحظورات هي: "أما إتيان فعل منهي عنه، أو ترك فعل مأمور به"، والعقوبة شرعاً زجر عن المحظورات الشرعية، فالعقوبة إيلام مقصود يصيب الإنسان بالأذى والمكارة وينزل بالجاني تبعا لارتكاب هذه المحظورات، والأذى كالعقوبة ليس مقصود لذاته وإنما لما يحققه من أثر في نفوس الجناة والآخرين، منعاً للجرائم ولعدم العودة إليها، ودرء مفاسد الجناة باستئصال خطورته وتوقيع الجزاء المستحق عليه، يقول (ابن فرحون) " ولما كان الناس لا يرتدعون عن ارتكاب المحرمات والمنهيات إلا بالحدود والعقوبات والزواجر شرع ذلك على طبقات مختلفة : فالعقوبات تكون على فعل محرم أو ترك سنة أو فعل مكروه ومنها ما هو غير مقدر"[16].

الحد هو: (عقوبة بالضرب أو القطع أو الرجم أو القتل)، وسميت بالحد لأنها تتلو من تعقبه إذا تبعه، والحدود حق لله تعالى لأنها شرعت لمصلحة تعود إلى كافة الناس من صيانة الدين والأنساب والأموال

والعقول والأعراض، إن الحد لا يقبل الإسقاط "العفو" بعد ثبوت سببه عند القاضي، وعليه ابتنى جواز عدم الشفاعة فيه.

والجريمة في القانون ذلك الفعل الذي يقع مخالفا للقانون، أو أنه فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر لها القانون عقوبة أو تدبيرا احترازياً، وهنك من يزيد على ذلك " بأنها سلوك إنساني معاقب عليه بوصفه خرقاً أو تهديداً لقيم المجتمع أو لمصالح أفراده الإنسانية، أو ما يعتبره المشرع كذلك وسيلته في ذلك النص القانوني"[17].

والمجرم من وجهة نظر القانون هو الفرد الذي يؤدي سلوكاً معيناً يخالف المحرمات، أو الأوامر الواردة في القانون الجنائي، أي أن المجرم من وجهة النظر القانونية: هو الشخص الذي يخرج عن القانون الجنائي، وتعاقب عليه الدولة على اعتبار أنه جناية واضحة.

أهمية وسائل الإعلام في المجتمع.

1. الصحافة.

يمكن للصحافة وبما تتميز به كأحد أهم ركائز الإعلام وما تتمتع به من ثقل تاريخي ومصداقية أن تتوجه إلى الجمهور، وتطرح كافة المشكلات والقضايا المتعلقة بالتعصب القبلي ومجالس الأحكام العرفية داخل الجميع، وذلك من خلال نشر وتوضيح وتبيان جوانب المشكلة وعناصرها، فمن خصائص الصحافة المحلية أنها:

– يستطيع القارئ الاطلاع عليها في الوقت المناسب له، وأكثر من مرة، وهذه الميزة غير موجودة في وسائل الإعلام الأخرى ويمكن الاستفادة منها في أي وقت.

– سهولة الاتصال بالجمهور المتخصص بفعل استخدام الصحيفة أو المجلة كما تتوجه للجمهور المتخصص والجماهير ذات الأحجام الصغيرة.

– تتوجه الصحافة إلى جمهور يتميز بمستواه الثقافي والتعليمي، وإن كان هذا الجمهور يحد من قدرتها على مخاطبة كل شرائح المجتمع، ولكنها أكثر عمقا وتساهم في بناء الرأي العام.

– الصحافة بفضل تاريخها العريق وكفاحها المرير من أجل الحرية وتطور المجتمعات وتميز جماهيرها لا تزال حتى الآن تتمتع بقدر جيد من الحرية والمصداقية[18].

2. الراديو.

الراديو وسيلة من وسائل الإعلام التي لها قدرة خارقه في التأثير، لا تعادلها إلا قوة التأثير المباشر، فالراديو من الوسائل القادرة على جعل الجماهير تحس بالمساهمة والاقتراب الشخصي والواقعية لما تتمتع به من خصائص ومميزات من أهمها:

- سرعة النشر والقدرة على مخاطبة كل الفئات والشرائح الاجتماعية.
- مصاحبة للمستمع في أي مكان (العمل ، السيارة ، أثناء التنزه ، أثناء التنقل بوسائل المواصلات).
- لا تحتاج إلى التركيز الكامل في حالة التعرض لها لاعتمادها على حاسة السمع.
- اقتصادية التكلفة وإمكانية استخدامها في أي مكان.
- لها القدرة على تنشيط خيال المتلقي.
- يمتاز الراديو بالحيوية وإمكانية الإيحاء[19].

3. التلفزيون.

من خلال مشاهدة التلفزيون يمكن الحصول على المعلومات المختلفة في شتى المجالات، وعن طريقه يمكن التعرف على الثقافات والشعوب المختلفة حول دول العالم، وبالتالي هو يوفر طريقة جيدة للتواصل بين الأفراد، ومن خلال مشاهدة بعض البرامج الهادفة والمفيدة، يمكن تعلم مهارات جديدة، والتعلم يكون من خلال الصور وغيرها من المشاهد، ومن أهم فوائد التلفزيون هي الوصول إلى أكبر عدد من المشاهدين، لذلك يعتبر منصة إعلامية مهمة للغاية، فمن خلاله يمكن عرض الصور والبرامج والموسيقى والفيديوهات، التي تعبر عن العديد من المواضيع، وبالتالي التأثير على مشاعر المشاهدين وأفكارهم وذلك من خلال:

- اعتماده على قوانين وقوة تأثير الصوت والصورة والحركة معاً.
- تشمل تقنيات التلفزيون المستخدمة في الاتصال تقنيات المسرح والسينما والراديو.
- يقدم التلفزيون مواد وبرامج متنوعة ومختلفة في مكان محدد.
- يقدم التلفزيون مادته لجمهور خاص ومحدد وهو أفراد الأسرة وجمهور عام.

– فعل المشاهدة ليس كفعل القراءة أو الاستماع له تأثير أكبر حيث تتفاعل معه عدة حواس.

– يتمتع التلفزيون بمقدرة خاصة على الوصول إلى مكان الحدث في زمن بسيط مما أدى إلى تخطي حاجزي المكان والزمان.

– الصورة التي تظهر على شاشة المرئية متنوعة منها المتحركة والثابتة والسينمائية والمسرحية والطبيعية والصناعية[20].

4. السينما.

السينما فن جميل غني بالتجربة الجمالية بما يولد وينتج من الخبرة، فهو أنقى نماذج الفن بما يتمتع من تجارب في متعة الخيال والإثارة وما يثير الإنسان في العالم الخارجي، وأن نشاطه الحر ما يجعله فناً ممتعاً يثير الدهشة فينا، وهنا تكمن قيمته فيستحق وصفه بالفن (السابع) لا بتصنيفه الزمني بل بكونه جامع الفنون ورمز الكمال الفني.

ومن هنا تأتي أهمية السينما في المجتمع:

– لها من دور في طرح معاناة وهموم وقضايا الإنسان.

– أن السينما حملت على عاتقها مهام التربية والتثقيف والتوعية لتكون حقاً تاريخ مضيء له.

– هي مرآة المجتمع لأنها تؤرخ أدق تفاصيل حياة الإنسان ومن هنا تأتي أهميتها.

– تعد ميداناً واسعاً لتمرير الأفكار والمعتقدات بطريقة فعاله، وتستطيع ولوج ميادين الاجتماعية السياسية لامتلاكها الإمكانية الهائلة في فبركة الإحداث فإن لها تأثير فعال يترك تأثيره على الرأي العام.

– إن الإقبال على السينما يأتي من مختلف الأعمار وشرائح المجتمع، وهذا ما يجعل تأثيرها على عقول الناس ابعد مما نظن، لذلك أصبح (فن السينما) فن الأكثر إقبالا للمشاهدة.

– السينما اليوم أصبحت وبدون منافس، فن الفنون وقوة ووسيلة فعالة، يتحتم علينا أن نطور إمكانياتنا التقنية في هذا الإبداع ونستغلها بما يعود بالنفع علينا [21].

5. المسرح.

المسرح هو أبو الفنون وأولها منذ أيام الإغريق والرومان، حيث كانت المسارح هي الوسيلة الوحيدة للتعبير الفني بعد حلبات المصارعة وسباقات الخيل، فكثيراً ما تتداول بين الناس مقولة (أعطني خبزاً ومسرحاً أعطيك شعباً مثقفاً)، والمسارح تقدم للناس خدمات في سبيل إيقاظ الحس الوطني ونهضة المجتمع وتطوير الشخصية الوطنية الليبية حيث:

– يسهم في تمثيل الواقع، وعكس كل ما يحصل به، حيث يمثل جميع القضايا التي تحصل في المجتمع بصورة واضحة أمام الناس.

– يحل فن المسرح الكثير من المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع، فهو يكشف الغطاء عنها، ويقدم للناس بعض الحلول، ويزيد نسبة الوعي لدى المجتمع لما يدور فيه من أمور مختلفة تمس نمط حياتهم.

– يعد فن المسرح نوعاً من التسلية والترفيه عن النفس، فيقضي الناس بعض أوقاتهم لمشاهدة هذه المسرحيات للترفيه عن أنفسهم، وبعث نوع من الراحة من الضغوطات الكثيرة للحياة وأشغالها.

– يعالج المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع.

– يساعد المفكرين وأصحاب الأنظمة والأفكار المتحررة على نشر أفكارهم بين الناس وتوعيتهم، خاصة من الناحية السياسية، فالكثير من المخرجين كانوا يعكسون رفضهم للسياسة ونظام الحكم عن طريق الفن المسرحي[22].

– تنمي المسارح شخصية المتلقي وتوسع مداركه وتدعم القيم الأخلاقية لديه.

– غرس روح الثقة بالنفس والتغلب على الانطواء والخجل والخروج من عالم المكنونات إلى عالم الواقع وبناء العلاقة الحقيقية الصحيحة.

– يؤكد علماء النفس ورجال التربية على أن المسرح دواء شاف لأكثر أمراض الشخصية والعلل الاجتماعية[23].

6. شبكة الأنترنت.

يحتوي الإنترنت على كميات هائلة ولا نهائية من المعلومات، حيث يتمكن المستخدم من التعرف أو السؤال عن أي موضوع، من خلال البحث على محركات البحث، مثل: جوجل (Google)، كما يوجد

العديد من مقاطع الفيديو التي تساعد على شرح مختلف المواضيع على المواقع، مثل: يوتيوب (YouTube)، كما يمكن التعلم من خلال الإنترنت، وساعد الإنترنت على تسهيل وتسريع عملية الاتصال والتواصل، وجعلها أرخص، حيث يمكن لأي شخص في العالم التواصل مع أي شخص آخر من خلال إرسال الرسائل النصية، كما يمكن استخدام تقنية نظام تحديد المواقع (GPS) التي تستخدم الإنترنت لعرض خريطة أي مكان في العالم تقريباً.

– يستطيع الفرد الحصول على مختلف المعلومات الثقافية والعلمية والسياسية وغيرها من المعلومات، سواء أكانت مكتوبة أو مسموعة أو مرئية عن طريق هذه الشبكة العنكبوتية الدولية.

– تمكن الأفراد من إقامة الاتصال المباشر بأي فرد وفي أي وقت يشاء.

– كما يمكن عن طريق هذه الشبكة العالمية أن تتسوق بيسر وسهولة، فهناك العديد من المواقع تعرض منتجاتها المختلفة.

– يستخدم الإنترنت كبريد إلكتروني تستطيع أن تراسل الجهات والمؤسسات والأفراد في أي دولة كانوا من العالم.

– السرعة في نقل الأخبار العالمية عن طريق التغطية المباشرة.

– الإنترنت عبر العالم مفتوح فهو يعطي مساحة كبيرة للحرية في التعبير وحرية في الانتقاء.

– يمتلك الإنترنت عوامل جذب قوية لاستخدام كل الحواس أثناء التصفح كالقراءة والمشاهدة والاستماع.

– إمكانية حدوث تفاعل مباشر بين القارئ والكاتب خلال كتابة التعليقات على ما يطرح من معلومات.

– سهولة استرجاع والبحث عن المعلومات السابقة في أي وقت تشاء[24].

تجارب الدول العربية في التصدي لتعصب القبلي.

– **التصدي للقبيلة في العراق:** تعتبر القبيلة العنصر الأكثر تداخلا في المجتمعات العربية، فهي التي تعطي للمجتمع العربي الخاصية المعروفة والسمة المميزة له، مثلما تعطي اليوم الطبقة في أنصع تجلياتها التاريخية سمة المجتمع الأوروبي، ولما فتح الإسلام بلاد الرافدين كان هنالك العديد من القبائل العربية العريقة مستقرة فيها، وزاد عليها بفعل توسع رقعة الفتوحات استيطان العديد من القبائل حيث ساهمت

الدولة في إقطاعهم الأراضي، ويعد العراق أكثر البلاد العربية جمع ضمن حدوده المعروفة قبائل كثيرة ومختلفة ولا ريب في ذلك لأن العراق هو الامتداد الطبيعي المتصل بجزيرة العرب واليمن.

إن الحديث عن القبائل العراقية في بلاد الرافدين متشعب وطويل، فقد اتسمت القبيلة العراقية بالصراع الذي أخذ أوجهاً عديدة حسب موازين القوى بين سلطة الدولة والقبائل ومدى ارتباطها بالمجتمع، فالوجه الأكثر تواتراً، هو الصراع المقنع والمستتر بين سيادة الدولة وبين زعماء القبائل، لذلك عمد الرئيس الراحل صدام حسين إلى إسناد صفة شيخ (أي رئيس قبيلة أو عشيرة) إلى كل الذين أراد أن يستعملهم ضد الشيوخ الحقيقيين في القبائل العراقية وخاصة التي أبدت نوعاً من المعارضة تجاهه، وعملية تعميم صفة الشيخ بشكل انفلاتي ومتضخّم عملية مقصودة، فالإكثار من صفة الشيخ المسندة بدون أرضية شعبية لصاحبها يجعل من هؤلاء ومن الصفة نفسها وعاءً خاويا، تفقد بفعل الزمن مصداقيتها لدى الشعب العراقي، لقد بلغ عدد المشايخ المزعومة، ووجهاء القبائل الذين سماهم صدام حسين في تعيينهم شيخ قبيلة أكثر من (7300) سبعة آلاف وثلاث مائة شيخ، وهذا الإجراء أضعف من قبضة القبيلة على القانون وفقدانها المصداقية داخل المجتمع العراقي.

أما الشكل الثاني من التعامل مع القوة القبلية في العراق فتتمثل في طلب الرئيس الراحل صدام حسين، الدائم والملح لدى العراقيين بأن لا يقيدوا صفتهم القبلية في هويتهم الرسمية، وقد بدأ صدام حسين بنفسه عندما أزال نسبة (التكريتي) من هويته وأصبح يلقب بصدام حسين فقط، كما عمد صدام خلال الفترة نفسها على توخي المرونة إزاء المسألة القبلية، والهدف واضح وهو استرجاع اللحمة بين الشعب (بقبائله) وبين الدولة، فأعطى للقبيلة الواجهة الاجتماعية في إحياء المناسبات والإشراف على الاحتفالات مثل الزواج أو في أفراح الختان، لإبعادهم عن الدولة والقانون[25].

– **الملائمة بين الدولة والقبيلة في سلطنة عُمان:** يرجع أصول بعض القبائل في سلطنة عُمان إلى قريش فهي تنحدر من أصول قحطانية وعدنانية وكان لها تاريخ عظيم في سلطنة عُمان وتركت بصمة لا ينساها التاريخ، فقد كانت تلك القبائل ذات قوة ونفوذ، وكانت تتنافس على السلطة فدارت بينها الحروب والمعارك الكثيرة، وقد ذكر المؤرخ العماني (نور الدين السالمي) رحمه الله تاريخ تلك القبائل في كتابه (تحفة الأعيان في وصف سيرة أهل عُمان) وتضم سلطنة عُمان ما يزيد عن (220) مائتين وعشرين قبيلة وتنحدر أصولها من القبائل العربية وذلك لمساحتها الجغرافية المناسبة وهي أيضا بوابة التجارة البحرية قديماً.

ومن أهم التجارب التي قامت بها السلطنة في التصدي لهيمنة القبيلة على القانون تتمثل في مقدرتها على صهر القبيلة في الدولة وملائمة الدولة للقبيلة، وذلك من خلال المجالس النيابية والبلدية حيث مهدت الطريق أمام المشاركة والاندماج السياسي في بناء الدولة الحديثة انطلاقاً من تحقيق الاندماج الوطني وتطبيق تجارب التنمية والتحديث، حيث عملت سياسة الدولة على إضعاف هيمنة القبيلة، لأن القبيلة تمثل أفرادها ولها نصيب من القوة، وبالتالي لن تكون عقبة أمام القانون إنما تتعايش معه بعد أن أصبحت مسؤولة بسبب انخراط زعماء ومشايخ القبائل في المجالس النيابية، وكان المقصود من انخراطها أن ألقيت على عاتقهم مسؤولية أمن وسلامة الدولة من أي تجاوزات قانونية، وبذلك أصبح تأثير سيادة القبيلة مستمراً ولكن وفقا لمعايير الدولة[26].

ولسلطنة عُمان تجربة أخرى ففي عام 2008م سعت السلطات العمانية في تغيير الهويات الشخصية لمنتسبي بعض القبائل وضمهم إلى قبائل أخرى وفيه يتم تبديل اسم القبيلة الأصلي وإلحاقهم بقبيلة أخرى أو إرجاعها إلى القبيلة الأصل في التسمية، وذلك بعد أن أنشأت وزارة الداخلية بالسلطنة لجنة تحت مسمى (لجنة تصحيح مسميات القبائل والألقاب)، علماً بأن تلك القبائل التي تم تغيير اسمها لها جذور يمتد إلى أكثر من مائة عام، ويرى المحللون أن هذا التغيير ينصب في إطار تنظيمي للمجتمع العماني بعد أن بدأت تتزايد فيه أسماء القبائل والتي ربما ستكون فيما بعد نواة للضغط على الدولة والمجتمع[27].

– **النموذج التونسي في إدماج القبيلة:** أغلب القبائل في تونس هم بنو هلال وبنو سليم وهم من الجزيرة العربية ويرجع أصلهم إلى عدنان جد العرب، وأغلبهم جاءوا بعد فتح تونس من طرف الصحابة، العبادلة السبعة وهم (1.عبد الله بن أبى سرح، 2.عبد الله بن الزبير، 3.عبد الله بن عمر، 4.عبد الله بن عباس، 5.عبد الله بن جعفر، 6.عبد الله بن مسعود، 7.عبد الله بن عمرو بن العاص)، وأغلب قبائل تونس هم من الهمامة والجلاص، وأكثرهم موجودين في وسط تونس والهمامة والجلاص هما من القبائل القوية في تونس والمعروفة بالكرم والرجولة والشجاعة[28].

ويقصد هنا بالإدماج سيادة الدولة على المجتمع المحلي وعلى أرضه وممتلكاته سعيا إلى قطع احتمالات النفور والتمرد والانسلاخ، وتلعب عملية التثقيف دوراً أساسياً في تشكيل عملية الإدماج، فعملية التثقيف تؤدي إلى توطيد الاتصال بين القبائل وإضعاف عملية التباعد والانقسام والاختلاف، كما أن النظم الاقتصادية الوافدة على المجتمع التونسي، ساهمت بشكل كبير في عملية الاندماج، فالإدماج الاقتصادي يؤدي إلى إدماج ثقافي، ويسبب ذلك في إحلال قيم وعادات وسلوكيات جديدة، وتتلاشى القيم التقليدية

للقبيلة، ويؤدي الاندماج في النسق الثقافي إلى التوافق المتبادل بين فئات المجتمع المتصارعة وهو ما يعرف بالوحدة والانسجام، وحينذاك يفضي الاندماج إلى وحدة الجماعة المترابطة.

لقد بادرت الدولة التونسية بسن مجموعة من القوانين والمراسيم التي تعمل على تطبيق الخيارات التحديثية كإصدار مجلة "الأحوال الشخصية" عام 1956م، كما تم إلغاء المحاكم الشرعية وتوحيد القضاء في المحاكم المدنية، وقد جاءت تلك الإجراءات المتعلقة بالتنظيم الإداري والسياسي الذي يستهدف القضاء على بقايا المجموعات القبيلة في تونس، وقد قامت الدولة منذ بدايتها باستبدال التقسيم الإداري الذي كان قائماً على القيادات والخليفات والمشيخات، إلى ولايات معتمديات خاضعة إلى إشراف الدولة مباشرتاً.

وفي أواخر الستينيات من القرن الماضي تم استبدال الشيخ بالعمدة، فالعمدة وظيفة جديدة تسعى تدريجيا إلى إلغاء الوظيفة التقليدية لشيخ القبيلة الذي كان يلعب دوراً مركزيا في السلطة المحلية فقد كان الشيخ يمثل القبيلة والدولة في الماضي، وقد كان شيخ القبيلة يجمع الضرائب ويحصي الرقاب والقطعان ويسن القوانين ويبلغ القرارات ويستشار في كافة شؤون القبيلة، ولكن بعد عملية الإدماج أصبحت الإدارة هي المسؤولة، وأصبح الانخراط في الحزب الشرط الأساسي لوظيفة العمدة، وبالتالي أصبحت المجموعات القروية تتخلى شيئا فشيئاً عن قائدها التقليدي المتمثل في شيخ القبيلة، فوجد العمدة نفسه أخيراً غير قادر على إدارة السياسة المحلية بالطريقة التقليدية، ولما كانت سلطة المشايخ تُستمد عبر التاريخ من الواعز العصبي القبلي فقد سعت السلطة الجديدة إلى تحجيم دورها، وبدأ الشيخ يفقد مرجعيته العائلية، ليكتفي بمرجعية أخلاقية وإقليمية، فمن رئيس قبيلة إلى رئيس قرية أو دوار في الريف ورئيس حي في المدينة[29].

أهمية وسائل الإعلام في التصدي لظاهرة التعصب القبلي.

بسبب اعتماد أفراد الجمهور على وسائل الإعلام، أصبحت وسائل الإعلام الجمعي من أهم الوسائل الإعلامية تأثيراً في تشكيل أفكار وآراء الجمهور، وبالتالي تؤثر حتى في تحديد أولويات الجمهور وفيما يظنه مهم أو غير مهم، وذلك بالتركيز على موضوعات معينة أو التعتيم على موضوعات أخرى، مما يجعل الجمهور يتفاعل مع القضايا المثارة إعلامياً ويتناسى أو ينسى القضايا غير المثارة إعلامياً.

وهذا ما أثار اهتمام الباحثة الإعلامية (الزابث نويل) 1973م، عندما بحثت في قدرة وسائل الإعلام الجمعي على صياغة وتشكيل الرأي العام تجاه القضايا المختلفة في المجتمع، حيث إنه إذا ما تم التركيز على قضية معينة في الإعلام، فإنها ستحظى بالاهتمام لدى الجمهور، والعكس صحيح.

ويقول (صالح خليل أبو أصبع) أن هناك علاقة إيجابية بين ما تؤكده وسائل الإعلام في رسائلها، وبين ما يراه الجمهور مهماً، أي إن دور وسائل الإعلام يسهم في ترتيب الأولويات عند الجمهور، ومن ثم فإن وسائل الإعلام بهذا المعنى تقوم بمهمة تعليمية[30].

لقد أصبحت وسائل الإعلام الرئيسة (الراديو، التلفزيون، الصحافة، مواقع التواصل الاجتماعي) هي الوسيط بين الأحداث وبين أفراد الجمهور، فهي تنقل الأخبار والمعلومات والرأي والتفسير والتحليل، وهي بذلك تساهم في خلق واقع اجتماعي يعيش فيه أفراد الجمهور ولذلك تبدو أي عملية تغيير في المنظومة الفكرية والثقافية لدى الفرد غير ناجحة إذا لم توظف وسائل الإعلام التوظيف الصحيح.

وسائل الإعلام هي التي توجه الاهتمام نحو قضايا بعينها، فهي التي تطرح الموضوعات، وتقترح ما الذي ينبغي أن يفكر فيه الأفراد باعتبارهم أعضاء في المجتمع، وما الذي ينبغي أن يعرفوه، وما الذي ينبغي أن يشعروا به، وحين تقرر وسائل الإعلام تخصيص معظم الوقت والمساحة في التغطية الإخبارية لقضية ما، فإن هذه القضية ستكتسب أهمية قصوى لدى الجماهير التي تتعرض لتلك الوسائل.

وبناء على ما تم توضيحه من قدرة وسائل الإعلام، في التأثير على اتجاهات وسلوك الفرد داخل المجتمع، عن طريق صياغة الرسائل الإعلامية وبثها عبر وسائل الإعلام المتنوعة بأكثر من قالب إعلامي، وبالنظر إلى طريقة تعامل وسائل الإعلام مع قضايا، نستطيع أن نغير من اتجاهات وأفكار الفرد في المجتمع، وذلك إذا ما تم تسليط الضوء علي الظاهرة أو القضية معينة المراد تغييرها أو معالجتها، وهذا ما يمكن فعلاً أن تفعله العلاقة الإيجابية بين الإعلام وبين الأشخاص في المجتمع.

والمجتمع الليبي مجتمع عاطفي قبلي متمسك بعاداته وتقاليده وقيمه الإسلامية والاجتماعية، والأفراد فيه ينتمون إلى القبلية ويكنون لها الولاء الكامل، ومن هنا تكمن الصعوبة في تعديل أو تغيير اتجاهات الأفراد نحو العرف القبلي، ولكن ما سنقدمه من اقتراحات حول معالجة هذه الظاهرة تكون فيها احتمالات النجاح أو الفشل واردة، وذلك لأن الفرد في المجتمعات المدنية إنسان يصعب التنبؤ بردود أفعاله، أو معرفة وقياس مدى تأثير وسائل الإعلام عليه، ولكن إذا ما أجرينا دراسة متعمقة لمعرفة طبيعة سلوك

الفرد داخل المجتمع الليبي، سوف تساعدنا كثيراً في اتخاذ بعض الخطوات والإجراءات التي تساهم في القضاء على هذه الظاهرة باستخدام وسائل الإعلام، وكذلك فإن الاستمرار في معالجة هذه الظاهرة عن طريق تلك الوسائل، يزيد من احتمالات نجاح المبتغى في التأثير على الأفراد وتعديل سلوكهم بالشكل الذي يتناسب والتطور الاجتماعي للمجتمع الليبي.

وفيما يلي سوف نستعرض بعض المقترحات والحلول الناجحة لمعالجة ظاهرة التعصب القبلي وعدم احترام القانون وانتشار لجان المصالحة في حل جرائم القتل، والهدف الرئيس من معالجة هذه الظاهرة هو إحلال الأمن والطمأنينة داخل المجتمع الليبي، وتفعيل القانون والرجوع إليه في معالجة كافة أوجه الحياة المدنية والشخصية والاجتماعية مما يساهم ذلك في تطور ونمو المجتمع الليبي نحو المدنية الحديثة.

أولاً: الاتصال الشخصي.

لتوضيح أهمية الاتصال الشخصي نرصد تعريف مبسط بأنه "هو نقل المعلومات أو إرسالها أو تبادلها بين فرد وأخر أو فرد وجماعة من خلال حياتنا اليومية داخل الأسرة أو بين الزملاء أو بين الأصدقاء، ويتم بين الأفراد مباشرة أو من خلال وسائل اتصال سلكية أو لا سلكية أو من خلال الخطابات أو المحررات"[31]، ويعد الاتصال الشخصي عملية حيوية للمنظمات الحديثة، لأنه مهم للقيادة الفعالة وعمليات التخطيط والتنسيق والتدريب والإدارة واتخاذ القرارات والعمليات التنظيمية الأخرى، لذلك سنتخذه من أهم الوسائل التي سوف تساعدنا في القضاء على هذه الظاهرة.

– **خطباء وأئمة المساجد:** منذ عهد الرّسول صلى الله عليه وسلم والمسجد كان هو الموجّهَ لحياة المسلمين، فكان هو المدرسة والجامعة، وكان هو المنارة التي يسترشد بها المسلمون في حياتهم، ومنه يستمدون مقوّمات دينهم ومعرفة أصوله ومبادئه، وإذا كنا لا نستطيع العيش دون غذاء، فنحن كذلك لا نحي بلا أمن، ومن هنا يأتي الدور الذي يلعبه المسجد لتحقيق ما نحن بحاجة إليه، فيقدم لنا الغذاء الروحي، وننعم بالحياة في جو من الأمن الفردي والجماعي، فالمصلون من أهل الحي أو القرية يشكلون شريحة اجتماعية واحدة لها تأثيرها الكبير على الاتجاه العام للمجتمع، ويمكن لهؤلاء أن يلعبوا دوراً كبيراً في إصلاح العلاقات الأسرية، وإزالة الخلافات المتشعبة، ويمكنهم كذلك بما لهم من تأثير فعال في منع المنكرات والإخلال بالأمن العام من قبل المراهقين والشباب، وانطلاقاً من هذا الدور فإن المساجد هي صمام الأمان للمجتمع الإسلامي، ولا تستقيم حياة مجتمع دون توفر الأمان لأفراده وجماعاته[32].

وتظهر أهمية خطيب المسجد في تثبيت أركان أمن المجتمع الذي يعيش فيه، وتوعية أبناء الحي بخطورة الإخلال بالأمن العام والخاص، فهو يختلف عن خطباء الأيدلوجيات الذين لا يعرفون شريعة الله ولا حدوده، التي وضعها لمنع ظلم العباد بعضهم لبعض، فهو يهدف من خلال دعوته إلى إصلاح حال المجتمع، وتحقيق السعادة لأفراده وجماعاته برضا الله عنهم في الدنيا والفوز بالجنة في الآخرة، كما لا يخفى علينا أن للوعظ في المسجد أهمية بالغة في ترقيق القلوب، وتحبيب النفوس للخير، وترهيبها من الشر والغواية والبدع، وتحذيرهم من الوقوع فيها وذلك بالأسلوب الحسن، وعدم الإطالة على الناس، وتخولهم بالموعظة كما كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم مع صحابته الكرام، رضوان الله عليهم أجمعين، قال الله تبارك وتعالى: {ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} (النحل:125).

لذلك اقترح أن يتم التنسيق مع الهيأة العامة للأوقاف وشؤون الخطابة، في إعداد خطبة تعالج قضية التعصب القبلي واختراق القانون، وذلك بالرجوع إلى الشريعة الإسلامية في التبري من القبلية فهي منتنه، والحد من دور مجالس العرف التي تدعم الجريمة، وضرورة تطبيق القانون في القصاص، قال تعالي: {وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنفَ بِالأَنفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [المائدة: 45].

وبعد أن يتم إعداد خطبة مؤثرة من قبل فقهاء وعلماء الدين والشريعة، يراعا فيها الترغيب والترهيب، لأن الترغيب يحبب الفرد ويحفزه للقيام بالأعمال الحسنة، فالإنسان بطبيعته يحب الفوز بالجائزة، أم الترهيب لإيقاظ الضمائر الميتة، وإخافتها من سوء العقاب في الدنيا والآخرة، وبعد ذلك يتم تعميمها على المساجد في ليبيا، وتكرر مثل هذه الخطب بشكل دوري في كل شهرين مرة ويشترط فيها الاستمرار، ولأن صلاة الجمعة تحظى بتقديس خاص في المجتمع الليبي، والمجتمع الليبي مجتمع إسلامي وسطي ويتأثر بالخطيب، خاصة إذا كان ذا شخصية موقرة تحظى باحترام الناس.

– **الداعية في المناسبات الاجتماعية:** أن رسالة الداعية أسمى رسالة، وأن أي عمل مهما بلغت قيمته لا يرقى إلى مستوى عمل الدعوة، وهداية الناس إلى الصلاح والخير، ومما يؤكد على هذا المعنى أن لا أحد يعمل أحسن ممن يدعو إلى الله والصلاح، فقال تعالى: {وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ} [فصلت: 33]، وجاء في مأثور الحكم: " جميل أن تذكر الله، ولكن الأجمل منه أن تذكر الناس بالله".

ومما تجدر الإشارة إليه أن عمل الداعية ليس مجرد الكلام، فما أيسر أن يعتاد الإنسان على الألفاظ، والعبارات الرصينة، بل إن رسالة الداعية هي رسالة السلام والإسلام، لكل ما تحتويه هاتين الكلمتين من شمول وعموم، فإن قلنا إن الإسلام يهتم بالفرد: تربية لنفسه، و تهذيباً لسلوكه، و توطيدا لعلاقته بربه، فإن السلام يؤمن الاستقرار ويحفز على الأبداع وزيادة في الإنتاج والتمدن، وعلى الداعية بيان هذه الحقائق، والأخذ بيد الناس إليها، وإذا قلنا إن السلام والإسلام ينظمان شئون المجتمع، ابتداء بالأسرة، وانتهاء بالأمم فيما بينها وبين بعضها، فقد كان الداعية أيضا هو صاحب الدعوة لهذا الشمول، وهو القوى المحركة التي تحث الناس على أن تأخذ هذه المبادئ في صورتها العملية لواقع المجتمع، وباختصار فإن رسالة الداعية هي رسالة الخير للفرد والمجتمع على حد سواء، ولا يأتي الداعية بهذا الواجب الضخم حتى يكون– في نفسه و أهله – أحرص الناس وأقوى الناس في الالتزام بما يقول، وصدق الله إذ يقول: { فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ} [الشورى : 15]، يقول ابن الكنانى: " إن العلماء هم القدوة، وإليهم المرجع في الأحكام، وهم حجة الله تعالى على العوام، وقد يراقبهم للأخذ عنهم من لا ينظرون، ويقتدي بهديهم من لا يعلمون، وإذا لم ينتفع العالم بعلمه فغيره أبعد عن الانتفاع به"[33].

وفي مجتمعنا الليبي هناك عادة اجتماعية اعتاد أهل البلد عليها، وهي إقامة ثلاث ليالي في المأتم فيها يشيد سرادق كبير، ويأتي الأهل والأقارب والأصدقاء والجيران لتقديم المواساة والتعازي لأهل الميت، وفي تلك الليالي اعتاد الناس الاستماع إلى القرآن الكريم أو درس موعظة من خطيب مسجد أو فقيه أو عالم دين يثقون فيه، لذلك سنتخذها من أحد أهم الوسائل في محاربة ظاهرة التعصب القبلي وعدم احترام القانون، وهنا يمكن أن يتم التعاون مع أحد الأمة أو الخطباء، في تقديم درس أو موعظة لزوار المأتم، ويكون الاتفاق أم عن طريق الهيأة العامة للأوقاف، أو عن طريق الاتصال المباشر مع الأمة والوعاظ .

– **الاتصال الإداري:** تظهر أهمية الاتصالات الإدارية داخل المنظمات والشركات والمؤسسات في مجالات عديدة وخصوصًا في العديد من المواقف المتعلقة بالأفراد والإنتاج، كما تحظى الاتصالات بنفس الأهمية خارج المنظمات والمؤسسات في مجالات عديدة، كما أن الوظيفة الأساسية للاتصالات الإدارية هي: حث ورفع الروح المعنوية بين الموظفين داخل المؤسسة أو المنظمة، وكل مؤسسة ومنظمة ترغب في أن تكون جميع الاتصالات الإدارية نافعة وذات فعالية عالية[34].

ومن خلال الاتصال الإداري يمكن الاستفادة منه في محاربة هذه الظاهرة السلبية، حيث أن رجل العلاقات العامة في الشركات والمؤسسات والمنظمات العامة والخاصة يمكنه أن يتعاون معنا، وذلك من

خلال تقديم النصح أثناء زيارته لمواقع ، أو في حديثه مع الموظفين أو بإرسال رسائل يتم إعدادها مسبقاً، تحمل في طياتها التوجيه والإرشاد لصالح المجتمع والقانون والشريعة الإسلامية، موضحة المخاطر القانونية والاجتماعية التي تقع على المخالفين، أو أن يتم التنسيق معه في استضافة أحد علماء الدين أو القانون على أن يكون لهم باع طويل، وسمعة حسنة لتقديم المحاضرة في المناسبات الخاصة بالمؤسسة أو المنظمة.

كما يمكن لرجل العلاقات العامة في المؤسسات التعليمية، خاصة في المرحلة التعليم الأساسي والمتوسط، أو الأخصائي الاجتماعي الموجود في المدارس الليبية، أن يقدم للتلاميذ النصح والإرشاد وأن يجتهد في استضافة العلماء والقانونيين، وتوضيح خطورة التعصب القبلي في المجتمع وما يجره من تخلف في ركب الحضارة والتطور، لأن الجيل الجديد عليه تقع مسئولية تكوين المجتمعات الحديثة فسلوكه، وعلاقته بالآخرين تنعكس على المجتمع المحلي، لذلك من المهم جدا أن نهتم بتعديل سلوك الطفل والمراهق وأن نبين له مدي خطورة تجاوز القانون باسم القبيلة.

ثانياً: الإعلام المطبوع.

– **الصحف المحلية:** بعد أحداث ثورة 17 من فبراير المجيدة شهد مجال الصحافة تحولا كبير ونقلة كبير في مجال العمل الصحفي فقد ظهرت أسماء كثير لصحف جديدة لم تكن موجودة من قبل، وما يثير الإعجاب أن عدد من الصحف الجديدة لقيت رواجا داخل المجتمع الليبي، وأصبح لها قراء ومتتبعين دائمين، كما استطاعت أن تستقطب عدد من الأقلام الصحفية، والكتاب والأدباء والمبدعين والهواة والمبتدئين، وهذا كله زاد من شعبية بعض تلك الصحف خاصة التي لديها موارد مالية ثابتة أو سياسة مالية تساعدها على النمو والاستمرار، ويمكن توظيف الصحافة في الحد من ظاهرة التعصب القبلي فيما يلي:

– نشر الأخبار والأحداث والوقائع الخاصة وكل سلبيات الناتجة عن التعصب القبلي بصورة أكثر تفصيلاً ومصداقية.

– التوعية بخطورة التعصب القبلي ومدى تأثيره في المجالس العرفية لتوجيه الرأي العام.

– إعداد إعلانات إرشادية تبين أهمية التشريعات والقوانين والدستور الذي يكفل حماية الفرد ويساهم في التطور والتحضر المجتمعات.

– أمكانية تناول هذه الظاهرة بالتسلية من خلال الرسوم الساخرة أو القصص الفكاهية فهي ذات تأثير سريع لدى الجمهور.

– وباعتبار الصحافة مصدراً هاماً من مصادر التاريخ فبإمكانها توثيق كل الأحكام الغير عادلة للقضايا المدنية التي أصدرتها مجالس الأحكام العرفية كي يطلع جميع أفراد المجتمع عليها.

– **مطوية شهرية:** من أحد أهم الوسائل المطبوعة المطوية، وهي عبارة عن مواضيع تكتب في ورقة واحدة ثم تلف أو تطوى، وهي معروفة لدى الجميع لأنها سهلة التناول، قصيرة الكلمات، جذابة المنظر، لا تأخذ وقتاً في قراءتها، تعالج موضوعاً محدداً، على أن تكون جميلة وجذابة تلفت الأنظار، وتشد القارئ إليها، وتمتاز في أنها سهلة قصيرة، لا تأخذ من القارئ سوى بضع دقائق، وتحوي معلومات مركزة ومفيدة، تهدف إلى توعية الناس بأمور المجتمع بأسلوب سهل وواضح، وتعد من الوسائل الإرشادية يتم توزيعها على قطاعات مختلفة من الناس وبأسعار رمزية أو مجانية، وفيها يمكن اختيار موضوع التعصب القبلي وسيطرة القبيلة على القانون، والكثير من الانحرافات العقائدية والأخلاقية والسلوكية التي يسببها التعصب القبلي من خلال غرس مبادئ القانون وقيم الدستور الليبي.

ولما للمطوية من أهمية في نشر وغرس أفكار جديدة، فيمكننا أن نعد مطوية شهرية تحوي نصوص قانونية توضح خطورة الجريمة، وأهمية الرجوع إلى القانون لحماية المجتمع منها، وفي هذا الجانب يمكن أن نتفق مع أحدى مؤسسات المجتمع المدني، أو الجمعيات الخيرية في دعم هذه المطوية، أو يمكننا بعد الاتفاق مع الجمعية الخيرية، أن نضع صندوق لتبرعات عليه شعار الحملة، يوضع الصندوق في كل مناسبة تقام داخل المؤسسات العامة والخاصة، ويتم توزيع المطوية في المناسبات والأماكن العامة، أو عن طريق مكتب العلاقات العامة في كل مؤسسات الدولة.

– **عمود ثابت في الصحف الإلكترونية:** ومن هذا المنطلق يمكن الاستفادة من تلك الصحف الإلكترونية، فهي ذات انتشار الواسع على الأنترنت، وبين صفحات التواصل الاجتماعي، يمكن الاستفادة منها في أن تفرد عموداً ثابتاً في تلك الصحف، يتحدث عن القضايا الاجتماعية والمشاكل التي تحدث نتيجة التسامح في معاقبة المجرمين والخارجين عن القانون، وذلك من خلال تسترهم خلف مضلة القبيلة أو العرف القبلي الجائر في بعض الأحيان.

وإذا ما استطعنا أن نتفق مع إدارة الصحف الإلكترونية المحلية والعربية، بأن تسمح لنا في تخصص مساحة ثابتة في الأسبوع، وفي المقابل يسعى المحرر جاهدا في استقطاب اكبر عدد من الأساتذة والمثقفين من أعضاء هيأة التدريس بالجامعات الليبية، لإثراء العمود الثابت في الصحف الإلكترونية، من خلال أقلام علمية متخصصة تطرح المشاكل الاجتماعية، من واقع بحوث ودراسات سابقة لزيادة التوعية بأهمية تطبيق القانون وتذكير بحكم الشريعة والدستور.

– **المجلة أو الصحيفة الحائطية:** المجلة الحائطية أو الصحيفة الجدارية، من أهم منابــر الصحافة المدرسية والجامعية، فهي من أفضل وسائل نشر الخبر أو المعلومة بسرعة كبيرة، وبأقل تكلفة مادية ممكنة، تتكون من واجهة خشبية ذات خلفيــة ورقيــة تعلق أو تلصق عليها فقرات المجلة من مختلف الأعمال الفنية من صور ومقالات ورسوم ساخرة وأفكار إنتاجية.

ويمكن تكوين فريق العمل للصحيفة الحائطية من الأساتذة والمهتمين والطلبة للأشراف على تنظيمها وإصدارها بطريقة منتظمة، ويكون لها رئيس تحرير يمتاز بعلاقات جيدة مع الإدارة الأساتذة والطلبة، وله القدرة على الحوار والتواصل والتنظيم، كما يقوم رئيس التحرير بالربط بين الأساتذة المهتمين والمبدعين وبين أعضاء هيئة التحرير وكذلك الإدارة، إضافة إلى تحفيز باقي الطلبة للمشاركة في المجلة أو الصحيفة الحائطية، ويمكن الاعتماد على تلك الصحف في إعداد ونشر مواضيع تعالج ظاهرة التعصب القبلي وعدم احترام القانون.

ثالثاً الإعلام المسموع.

– **برنامج في المحطات الإذاعية:** بعد أحداث ثورة السابع عشر من فبراير تصدرت الإذاعة المسموعة اهتمامات المواطن الليبي، لحاجته في تتبع الأخبار ومعرف أخر المستجدات على الصعيد المحلي، مما أتاح ظهور عدد من المحطة الإذاعية المسموعة بشكل كبير، فكان لكل مدينة محطة إذاعة خاصة بها تبث الأخبار المحلية للمدينة، منها المتخصصة في جانب معين، ومنها ما هو عام في تناولها الموضوعات الإذاعة، وبسبب كثرة تلك المحطات أصبحت في حاجة إلى ملء ساعات البث بالبرامج والفقرات، من هنا يمكن استغلال هذه بإعداد برنامج اجتماعي على غرار برنامج "أجراس الخطر" أو برنامج "قضايا اجتماعية" وغيرها من البرامج التي تساهم في نشر التوعية بأهمية تطبيق القانون.

– **الأقراص المدمجة:** تمتاز الأقراص المدمجة "CD" في سهولة الحمل والاستخدام فيمكن اللجوء إلى هذه الوسيلة في نشر التوعية بين أفراد المجتمع الليبي المحب لاستخدامها، ففي كل سيارة يوجد جهاز تشغيل الأقراص المدمجة، وكذلك في كل بيت ليبي تقريباً، ويقترح الباحث أن تكون المادة المسجلة على الأقراص المدمجة قصائد شعبية من التراث الشعبي الليبي، أو الأغاني الشعبية "المرسكاوي" أو أغاني الشباب الحديثة "كالراب"، التي تحاكي أهمية الركون إلى القانون وعدم التهاون مع المجرمين والقتلة، والابتعاد عن التعصب القبلي الذي يؤذي المجتمع، والقصائد الشعبية والأغاني تلقى رواجاً كبيراً بين الفتية والشباب خاصة أن المجتمع الليبي، مجتمع بدوي بطبيعته ينسجم مع تراثه ويتفاعل معه بشكل كبير، كما يمكن أن نسجل علي تلك الأشرطة والأقراص أناشيد ومدائح وقصائد دينية تحث على الالتزام بشريعة الله في تطبيق الحد والقصاص.

– **الإذاعة المدرسية:** الإذاعة المدرسية لا يجاريها من حيث قدرتها على إثارة كوامن الإبداع أية وسيلة أخرى، كما تعد وسيلة اتصال قوية لخلق العلاقات الاجتماعية والإنسانية، إذا أحسن تطويعها، وتعد أهم القنوات الإعلامية المهمة والسهلة في المحيط المدرسي، التي يمكن أن تعبر عن الآراء والمواقف والاتجاهات الخاصة بالمجتمع الليبي، فهي تساهم بشكل فاعل في التنشئة الاجتماعية، فهي تعرض أخبار المجتمع وإبداعاته، وتبرز صورته، وتعالج قضاياه، ويستفيد منها التلاميذ.

الحقيقة إن الإذاعة المدرسية تستطيع أن تسهم في التكوين المعرفي والاجتماعي للتلاميذ بصورة تفوق الدروس التقليدية، وذلك راجع إلى عدة أسباب منها:

– إمكانية تنويع برامجها التي تعتمد على الكلمة المسموعة والموسيقى والمؤثر الصوتي.

– الصوت البشري يثير صوراً ذهنية متنوعة، إذا صاحبه المؤثرات الصوتية التي تثير الانفعالات.

– تساهم في مخاطبة وجدان المستمع، وبالتالي إثارة العواطف الإنسانية، ويفتق عوامل الخيال.

– كما أكدت الأبحاث العلمية أن اللغة المسموعة في حياة الطفل على وجه الخصوص يفوق تأثيرها اللغة المكتوبة، لأنها أكثر صله بفكره، وتعتمد على المشاعر والأحاسيس، فنجد أن الصوت يجذب انتباه التلاميذ وينشط خيالهم[35].

رابعاً: الإعلام المرئي.

– **القنوات الفضائية:** في نظرية الغرس الثقافي (Cultivation Theory) ترى جيهان رشتي أن وسائل الإعلام تساهم في إدراك الجمهور للواقع الاجتماعي على أن مداومة التعرض للتلفزيون –ولفترات طويلة ومنتظمة– تنمي لدى المشاهد اعتقاداً بأن العالم الذي يراه على شاشة التلفزيون، إنما هو صورة من العالم الواقعي الذي يحياه[36].

وتفترض نظرية الغرس الثقافي أن الأشخاص الذين يشاهدون كميات ضخمة من البرامج التلفزيونية (كثيفو المشاهدة)، يختلفون في إدراكهم للواقع الاجتماعي عن أولئك الذين يشاهدون كميات قليلة من البرامج، أو لا يشاهدون، حيث أن كثيفي المشاهدة تكون لديهم قدرة أكبر على إدراك الواقع المعاش بطريقة متسقة مع الصور الذهنية التي ينقلها عالم التلفزيون، ويرى واضعو النظرية أن وسائل الاتصال الجمعي تحدث آثاراً قوية على إدراك الناس للعالم الخارجي، خاصة هؤلاء الذين يتعرضون لتلك الوسائل لفترات طويلة ومنتظمة[37].

ويمكن إعداد برنامج يبث في القنوات الفضائية الليبية، تتم فيه استضافة أحد أعلام الدين والشريعة أو رجال القانون الجنائي أو أساتذة علم الاجتماع، في كل حلقة يطرح موضوع معين يناقش بالتفصيل والتحليل، أو أن يكون برنامج اجتماعي على غرار برنامج "افتح قلب" الذي كان يعرض على الفضائية التونسية، ويكون ضيوف الحلقات ممن تضرر بالعرف والأحكام القبلية.

أو أن نعد فواصل إعلانية تعرض في القنوات الفضائية المرئية كفواصل إرشادية على غرار الفاصل الإرشادي الذي كانت تبثه قناة "mbc" وفيه (شخص جالس أمام جهاز الحاسوب يلعب ويتصفح الأنترنت، وعندما سمع صوت الأذن لم يقم لصلاة، حتى بعد أن نادته أمه كي يذهب لصلاة لم يعرها اهتمام، وأثناء اللعب وافته المنية وجاءت عبارة "أقم صلاتك قبل مماتك" تصاحبها موسيقى تصويرية فيها شيء من التحذير والخطر)، وقياساً على هذا الفاصل الإعلاني يمكن إعداد الكثير الإعلانات التي تحمل أفكاراً دلالات عميقة ورسالة سامية تصاحبها موسيقى تصويرية مؤثرة.

– **دراما تلفزيونية:** يوجد على المستوى المحلي مجموعة متميزة من الفنانين والممثلين المبدعين في مجال التمثيل الدرامي والكوميدي، والأسماء كثيرة، كما أن هناك كُتاب وقاصين لديهم قصص وروايات محلية متميزة يمكن الاتفاق معهم في إعداد دراما تلفزيونية من حلقة واحدة أو عدة حلقات، تعالج هذه الظاهرة

بالأسلوب الكوميدي أو التراجيدي، لأن الأعمال الدرامية تلقى إقبال واسع في مشاهدتها، خاصة إذا كانت محلية محكمة الأداء والحبكة متقنة التمثيل، ويمكن أن نطرق أبواب المؤسسات العامة والشركات والمؤسسات الخاصة التي يمكن أن ترعى هذه الأعمال مادياً، ويكون نوع من الدعاية لها.

– **الأفلام السينمائية:** تكمن أهمية الأفلام السينمائية في كونها إحدى الوسائل الإعلامية التي تُسلّط الضوء على قضايا المجتمع، وتنقل صوته بموضوعية أكبر من وسائل الإعلام المقيَّدة بسياسات وأنظمة صارمة، فمن خلال الدراما والإبداع السينمائي يمكن أن تتفتح الأذهان لأفكار خلّاقة، فالسينما تستقي مضامين محتواها من محيط الواقع، وتبعاته المستقبلية.

فحاجات المرحلة تتطلب منا إن نتقن فن التعبير عن احتياجاتنا بوسائل الفن ذاتها، والرد على التعصب القبلي الذي يسيطر على المجتمع ، ويغزو عقولنا ونحن ليس إمامنا من حيلة سوى أن الانصياع لها، لذلك يمكن الاستفادة من فن السينما هذه القوة الناعمة، في توعية الإنسان بالسمو الكامن فيه، والذي يجهله، وهذا لا يتم ما لم ننتج أفلاماً سينمائية محلية بإمكانياتنا في فهم أدوات فن السينما، والتعبير عن أفكارنا بمختلف وسائل وإمكانيات السينما، بالكلمة بالحرف بالإشارة بالحركة بالصورة بالألوان بالصمت بالديكور بالموسيقى... الخ.

قد يستهين البعض بقوة الأفلام السينمائية وآثارها الاجتماعية، والاقتصادية، والفكرية، إلا أنّها تعد من أكثر الصناعات التي تلعب دوراً كبيراً في تغيير اتجاهات الفرد نحو معتقدات وأفكار جديدة، حيث يمكن إنتاج أفلام سينمائية اجتماعية تعكس واقع المجتمع القبلي وكل ما يحمله من قضايا تنعكس بالسلب على تطور وتمدن المجتمع الليبي.

– **الأشرطة الوثائقية:** إنّ الأشرطة الوثائقية تحظى بأهمية كبرى لدى فئات مجتمعية متنوعة، وقد تزايد الاهتمام بالأشرطة الوثائقية بسبب تفاعل الناس مع القضايا الإنسانية، والحقائق الاجتماعية التي ناقشتها وسلّطت عليها الضوء بشكل أكثر دقة ومصداقية، واليوم يتطلع صناع هذه الأشرطة الوثائقية للاستفادة من بيانات الجمهور وآرائهم المعلنة، فالأشرطة الوثائقية أصبحت أداة فاعلة، ولها التأثير والدور المؤهل لزيادة وتعمّق الأفكار الجديدة بشكل متسارع.

وتتجلى أهمية الأشرطة الوثائقية من تعريف الاتحاد الدولي للأفلام الوثائقية في العام 1948، الذي عرفه بأنه "كافة أساليب التسجيل على فيلم لأي مظهر للحقيقة، يعرض إما بوسائل التصوير المباشر، أو

بإعادة بنائه بصدق، وذلك لحفز المشاهد إلى عمل شيء، أو لتوسيع مدارك المعرفة والفهم الإنساني أو لوضع حلول واقعية، لمختلف المشاكل في عالم الاقتصاد أو الثقافة أو العلاقات الإنسانية"[38]، فالأشرطة الوثائقي تسعى لبث رسائل إنسانية غايتها التحفيز أو لفت الانتباه، ولأجل التثقيف والتعليم ورفع مستوى الوعي لدى المشاهد الليبي لوضح حد للتعصب القبلي وتدخله في كافة مناحي الدولة.

خامساً: الإعلام الجديد

– **مواقع التواصل الاجتماعي:** (فيس بوك) هو عبارة عن شبكة اجتماعية يمكن الدخول إليه مجاناً وتديره شركة "فيس بوك" محدودة المسئولية كملكية خاصة، فالمستخدمون بإمكانهم الانضمام إلى الشبكات التي تنظمها المدينة أو جهة العمل أو المدرسة أو الإقليم، وذلك من أجل الاتصال بالآخرين والتفاعل معهم، كذلك يمكن للمستخدمين إضافة أصدقاء إلى قائمة أصدقائهم وإرسال الرسائل إليهم ، ويشير اسم الموقع إلى دليل الصور الذي تقدمه الكليات والمدارس التمهيدية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أعضاء هيئة التدريس والطلبة الجدد ، والذي يتضمن وصفًا لأعضاء الحرم الجامعي كوسيلة للتعرف إليهم.

والفيس بوك من وسائل الإعلام التفاعلي الجديد وهو مواقع للتواصل الاجتماعي ، وقد كان من أحد العوامل الهامة في ربيع العربي فقد ساهم هذا الموقع في مد جسور التواصل بين فئة الشباب والمراهقين وكان له دور فاعل في شحذ الهمم لدى الشباب العربي ، وفتح صفحة على الفيس بوك لا يتطلب تكلفة مادية تذكر حيث أن الاشتراك فيه يكون مجاناً ، وهنا يمكننا إعداد صفحة خاصة تخاطب جميع أفراد المجتمع الليبي من المنتسبين فيه وهم كثيرون ، وفي هذه الصفح يفتح باب الحور حول القضايا التي تمس أمن البلاد واستقرارها وخاصة جرائم القتل ، ونتيجة للمناقشة والتفاعل قد تخرج بمعلومات وأفكار جديد تساعد في القضاء على ظاهرة تعدي القانون.

– **رسائل قصيرة على الهاتف النقال (SMS):** خدمة الرسائل القصيرة أو (SMS) وهي اختصار Short message service، هي رسالة نصية تكتب عن طريق لوحة أزرار الهاتف النقال وترسل عبر شبكات النقال ، وتعتبر الرسائل القصيرة حلاً عملياً قليل التكلفة مقارنة بالمكالمات الصوتية ، وقد أرتبط ظهور الرسائل القصيرة بظهور الهاتف النقال ومع التطور السريع واختراع وسائل أخرى متطور لتكنولوجيا الهواتف النقالة إلا أنه ما زالت الرسائل القصيرة الأكثر استخداماً كوسيلة تواصل ونشر الأخيار العاجلة ، تستخدم الرسائل النصية القصيرة كوسيلة إعلانية وإعلامية جديدة.

الرسائل القصيرة (sms) هي تقنية إرسال واستقبال النصوص عير النقال ، وكانت بداية ظهورها في عام 1992م في النظام العالمي للاتصالات المتنقلة ,(GSM) "ولقد أطلق عليها الرسائل القصيرة" لأنها تحمل بيانات محدودة ويمكن أن تحتوي الرسائل القصيرة على رموز ورسومات ، كما يمكن أن تحمل أيضاً البيانات الثنائية وهكذا.

للرسائل القصيرة الكثير من المميزات والتي جعلت شركات الاتصالات تراهن عليها كأحد مصادر الدخل الهامة والتي أخذت في الازدياد في الفترة الأخيرة نظراً لانتشار استخدامها بشكل كبيرة من جانب الأفراد وكذلك استخدامها من جانب قطاع الأعمال ونسرد في التالي بعض الأسباب التي أهلتها لهذه المكانة:

– الرسائل القصيرة يمكن إرسالها واستقبالها في أي وقت وفي أي مكان فهي تختلف عن المكالمة في أن المستلم غير مجبر على الرد والذي بكون من الصعب في بعض الأحيان.

– الرسائل القصيرة يمكن أن ترسل إلى هاتف مغلق أو خارج نطاق تغطية الشبكة على أن يتم تسليمها للمتلقي في حالة وجودة داخل نطاق التغطية مع ملاحظة أن هناك فترة صلاحية لتسليم الرسالة تختلف من مزود لأخر.

– تكلفة الرسائل القصيرة معتدلة إلى حد ما، بالمقارنة بتكلفة المكالمات وغيرها من الخدمات[39].

ومما سبق يمكن الاستفادة من هذه الخدمة السريعة والسهلة في إرسال رسائل نصية قصيرة تحمل الموعظة في الجانب الديني والتربوي والاجتماعي ، على أن تحمل الجمل كلمات ذات معنى عميق وسهل يستطيع كل من يقرأها يفهم محتواها والقصد منها ، وأنا اعتقد أن شركتي ليبيانا والمدار للهاتف النقال سيبديان استعداد في إرسال هذه الرسائل النصية القصيرة وخاصة وأن الهدف هو حماية المجتمع من التفشي الجريمة والحث على معاقبة المجرمين.

سادساً: الإعلام التفاعلي.

– **مسرحية اجتماعية كوميدية:** اعتاد الليبيون مشاهدة المسرحيات الكوميدية في شهر رمضان المبارك ، وتلقى هذه المسرحيات إقبال كبير من الشباب وحتى العائلات ، وتعد من أهم وسائل الترفيه والترويح عن النفس حتى أصبحت في يومنا هذا مسجلة على الأقراص المدمجة " CD " ويمكن مشاهدتها في البيت ومع الأسرة في أي وقت تشاء، لذا يمكن الاتفاق مع فرقة المسرح الوطني بنغازي في إعداد مسرحية

يذهب ريعها إلى المسرح والممثلين ويتكفل الباحث بالتغطية الإعلامية ونشر الدعاية لها من صندوق التبرعات سبق أن تحدثنا عنه.

– **المعارض والمهرجانات السنوية:** لا يمكن أن نغفل أهمية المهرجانات المحلية والمعارض الدولية فهناك مهرجانات فنية و رياضيــة وسياحية ومسرحية وسياسية واقتصادية وهذه المهرجانات احد أساليب التفاعل الاجتماعي والجذب سياحي، وتعد المهرجانات نافذة حقيقية لتسليط الضوء على أهم ما يحتويه المجتمع من عادات وثقافات وأنماط وسلوك يميزه عن غيره من المجتمعات ، كما تسهم المهرجانات في إيجاد الحلول التي تتناغم مع اللغة الفنية والأصالة المحلية ، وهي الخيار الأمثل لتحقيق الحوار والتعريف بالبلد أو المدينة أو القرية المقام فيها المهرجان وفيها يتم تبادل الخبرات واكتشاف الإبداعات الجديدة.

ومن هذا المنطلق يمكن المشاركة في كافة المهرجانات والمعارض المحلية ولو بتخصيص ركن صغير تعرض فيه الصور للجرائم التي ارتكبت أو صور الضحايا الذين ذهب حقهم في القصاص هدرا بسبب تدخل العرف القبلي، كما يمكن توزيع المطويات والكتيبات التي تم إعدادها سابقا على زائرين المهرجان، مع عرض ملصقات تبين أخر الإحصائيات التي سجلت لجرائم القتل والأحكام الصادرة في حق الجناة.

– **الندوات والمؤتمرات:** تحتاج الدعوة دائماً إلي أنشطة وفعاليات حتى تصل إلي القطاع العريض من الجمهور ، هذه الأنشطة تأخذ شكل المؤتمرات والندوات أو ورش عمل ، وحتى تؤتي ثمارها يجب أن تخطط هذه الأنشطة بصورة فاعلة وكفء ، في هذا الدليل نناقش أبعاد التخطيط لعقد المؤتمرات والندوات في مجال الدعوة، والتحديات التي تواجه هذه الظاهرة وكيفية مواجهتها، تعد المؤتمرات والندوات من الأساليب الفعالة في الترويج لقضايا الدعوة والإقناع وتوعية الجمهور، حيث تسهم فيما يلي:

– تزويد الجماهير بفكرة عن الأبعاد الأساسية لقضايا الدعوة مثل قضايا السكان والبيئة ، والمرأة، والتأثير علي الرأي العام، وما إلى ذلك.

– تدريب الجماهير على الانخراط بصورة فاعلة في مجال صنع السياسات العامة و إصدار التشريعات ، وإقامة العلاقات مع وسائل الإعلام وحشد التأييد.

– التوصل إلى لغة مشتركة، أو موقف أو سلوك مشترك إتجاه قضية معينة ، وبذلك تقوي عري التواصل بين المهتمين بقضية ما ، كما تتحسن قدرتهم على نقل الرسالة إلى الجمهور.

– التقريب بين مختلف وجهات النظر والآراء المتنوعة وتوفير الفرص للدعم المتبادل والتعلم.

خلق الحافز وتعزيز الالتزام بين أعضاء الحملة أو العاملين في القضية.

التوصيات.

بعد الاطلاع على المراجع والكتب توصل الباحث إلى عدة توصيات نذكر منها:

– المجتمع الليبي مجتمع قبلي وفرد فيه يعتز بالقبيلة التي ينتمي إليها ويرى أن القبيلة هي الملاذ الأول في أفراحه وأتراحه، وبتالي يصعب علينا إغفال الدور الذي تلعبه في حل النزاعات داخل المجتمع، ومن هنا تكمن الصعوبة في تغيير اتجاهات الناس وأفكارهم حول القبلة، ولكن يرى الباحث أن الجيل الجديد إذا ما وجد أمامه قوانين وضعية تشريعية ثابتة ينصها القانون والدستور فإننا نستطيع أن نلغي التدخل القبلي في حل النزاعات وخاصة جرائم القتل.

– وضع مادة في القانون أو الدستور تنص على مخالفة القبيلة إذا تجاوز أحد أفرادها القانون، خاصة في قضية التعصب القبلي وقد تصل العقوبة في الحرمان القبيلة من حقها في المشاركة مجالس الدولة والمناصب القيادية.

– عدم كتابة اسم القبيلة في الأوراق الرسمية للمواطن الليبي على غرار التجربة العراقية هذا يساهم في التقليل من حدة التعصب القبلي الذي تنتج عنه المحاباة والمحسوبية.

– تحديد صلاحيات القبيلة لتقتصر في كونها المضلة الاجتماعية الحاضنة لأفرادها فقط، على أن لا تتعدى صلاحياتها المشكلات العائلية داخل القبيلة، كالزواج والطلاق والمشاجرات داخل الأسرة وغيرها من الصلاحيات التي لا تتعارض وقانون الدولة الليبية.

– تكثيف الجهود الإعلامية واستغلال كل المحافل والمناسبات والأعياد للحث على أهمية اللجوء إلى الدولة المدنية والأسلوب الحضاري والقانون لفرض الأمن والاستقرار للدولة الليبية.

– على القضاء الليبي أن يرفض أي تنازل مهما كان شكله من أهل المجني علية إذا ثبت أن الجاني ارتكب فعل الجريمة متعمدا ويطبق فيه الحد بالقتل دون إعطاء أية مهلة.

– الاستمرار في عرض كافة التجاوزات والجرائم الناتجة عن التعصب القبلي في وسائل الإعلام المحلية بشكل دائم ومستمر وليتعرف المجتمع على حجم وخطورة هذه الظاهرة في المجتمع، ولإحراج القبائل التي تتعمد إفساد النظام القانوني والاجتماعي للدولة.

الهوامش:

1) صبحي محمد قنوص، (1994م)، دراسات حضرية مدخل نظري، (ط1)، الدار الدولية لنشر والتوزيع، القاهرة، ص153.

2) علي الحوات، (1990م)، مبادئ علم منشورات الجامعة الاجتماع، (ط1) المفتوحة، طرابلس، ص208.

3) لوجلي صالح، (1998م)، علم الاجتماع الريفي، (ط1) منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ص37.

4) لوجلي صالح، (2002م)، علم الاجتماع الحضري، (ط1)، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ص223.

5) فريق الموقع، (فبراير/2019م)، عصبية قبلية، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org.

6) أمال سليمان العبيدي، (فبراير/ 2019م)، المصالحات المحلية في ليبيا، نوقع منبر ليبيا، الأنترنت، www.minbarlibya.org.

7) عيد الدويهيس، (1999م)، لا للتعصب العرقي، (ط1)، الصيد لطباعة، الكويت، ص9.

8) الهادي مصطفى بولقمة وسعد خليل القزيري، (1995م)، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، (ط1)، الدار الجماهيرية لنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ص14-15.

9) فريق الموقع، (أبريل 2019م)، عدد سكان ليبيا 2019، المحيط، موقع على الأنترنت، www.almoheet.net.

10) تيسير بن موسى، (1988م)، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، (ط1) الدار العربية للكتاب، طرابلس، ص251-263.

11) زكي الدين شعبان، (1971م)، الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية، (ط 2) منشورات الجامعة الليبية، كلية الحقوق بنغازي، ص37-39.

12) سما ، (فبراير/2019م)، التعصب القبلي، موقع المراسل، الأنترنت، www.almrsal.com/post.

13) لوجلي صالح الزوي، (1998م)، البادية الليبية الحاضر والمستقبل، (ط1)، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ص260.

14) عبد العاطي الفقيه،(2006م)، العرف الاجتماعي وعلاقته بالجريمة في المجتمع الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة عمر المختار، البيضاء.

15) الشريف مهدي عطية خميس، (2009م)، دور العرف في حل النزاعات القبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة قاريونس، بنغازي، ص4.

16) سعيد عبد اللطيف حسن، (2004م)، نظرية الحدود في الفقه الجنائي الإسلامي، (ط1)، دار النهضة العربية، القاهرة، ص76.

17) فريق الموقع، (فبراير 2019م)، تعريف الجريمة في القانون، مدونة الجريمة والانحراف ، موقع على الأنترنت، www.crimedz.blogspot.com.

18) حسن إبراهيم مكي وبركات عبد العزيز، (1995م)، المدخل إلى علم الاتصال ، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ص232.

19) فريق الموقع، (مارس 2016م)، الإذاعة المسموعة وسيلة إعلامية، إذاعة سرت المحلية، شبكة المعلومات العالمية، sirtradio.ly/index.php.

20) فريق الموقع، (فبراير – 2014)، مفهوم الاتصال ودوره في تنمية المجتمع، موقع صحيفة أويا صحيفة تصدر عن شركة الغد للخدمات الإعلامية، www.oealibya.com.

21) فؤاد الكنجي، (فبراير/ 2019م) أهمية السينما في المجتمع، موقع الحوار المتمدن، الأنترنت، www.ahewar.org/debat/show.art.asp.

22) تماضر الصافي، (فبراير/ 2019م)، أهمية فن المسرح، موقع موضوع، على الأنترنت، www.mawdoo3.com.

23) عبد الجبار حسن، (أبريل – 2016)، أهمية المسرح في التربية والتعليم، جريدة التآخي، موقع على الأنترنت، www.taakhinews.org.

24) عابدين الدردير الشريف، (2008م)، الصحافة الورقية والصحافة الإلكترونية بين المنافسة والتكامل، (العدد 41)، مجلة البحوث الإعلامية، مركز البحوث والمعلومات والتوثيق الثقافي الإعلامي، طرابلس، مجلة فصلية، ص11.

25) العروسي العامري، (يناير – 2014م)، القبيلة حجر الزاوية لفهم واقع المجتمع العربي، مجلة التسامح، تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في سلطنة عمان، على الأنترنت www.altasamoh.net/Article.asp، .

26) محمد نجيب بوطالب، (2002م)، سيسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، (ط1)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ص 85-86.

27) قناة الحرة، (أغسطس- 2015م)، عين على الديموقراطية، برنامج تلفزيوني، منقول في اليوتيوب، www.youtube.com.

28) فريق الموقع، (يناير- 2015م)، قبائل تونس، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة، على الأنترنت، ar.wikipedia.org/wiki.

29) محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص141-145.

30) صالح خليل أبو اصبع، (1999م)، الاتصال الجماهيري، (ط1)، دار الشروق، عمان - الأردن، ص219-223.

31) محمد عبد الحميد، (2004م)، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، (ط2)، دار عالم الكتب ، القاهرة، ص37.

32) عبد الرحمن جبرة، (أبريل 2014م)، الدور الأمني للمساجد، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض، موقع المنشاوي لدراسات والبحوث، www.al**imam.com**.

33) طلعت عفيفي، (أبريل/ 2014م)، أهمية وجود الدعاة، مقال على موقع السباب، الأنترنت، www.elshabab.com.

34) هاني عرب، (فبراير- 2015م)، مهارات الاتصال الإداري ، موقع ملتقى البحث العلمي ، الأنترنت، www.rsscrs.info.

35) محمد معوض، (أبريل/2014م)، إعلام الطفل، الأنترنت، www.khayma.com/sa3/athaahm.htm.

36) جيهان أحمد رشتي، (1978م)، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، (ط2)، دار الفكر العربي، ص 155.

37) حسن عماد مكاوي وليلى حسن السيد، (1998م)، الاتصال ونظرياته المعاصرة، (ط1) الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص383.

38) منال أبو الحسن، (ب ت)، السينما التسجيلية علم وفن، (ط1)، دار العلم للجامعات، ص32.

39) فريق الموقع، (أبريل/ 2014م)، الموسوعة ويكيبيديا الحرة ، الأنترنت،/ar.wikipedia.org/wiki.